الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/40/597
16 September 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الأربعون
البند ٨٤ (م) من جدول الأعمال المؤقت *

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تدابير فورية لصالح البلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا ـ الحالة العامة لتنفيذ التدابير الفورية لصالح البلدان النامية	١ ـ ٧	٣
ثانيا ـ الأغذية والزراعة ، بما في ذلك التدابير الخاصة للمعونة الغذائية حسب احتياجات أشد البلدان تأثرا ، التي تعاني عجزا غذائيا ، في افريقيا	٨ ـ ٢٥	٥
ألف ـ حالة الطوارئ الغذائية في افريقيا جنوبي الصحراء	١٠ ـ ١٥	٧
باء ـ تناول الاحتياجات الأطول أجلا للزراعة في افريقيا	١٦ ـ ٢١	٨
جيم ـ الأمن الغذائي العالمي	٢٢ ـ ٢٥	١٠

* A/40/150 .

../..

85-25201

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثالثا — النقد والتمويل ونقل الموارد ، بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية والمديونية والأنشطة الانمائية المتعددة الأطراف	٢٦ — ٥٠	١٢
ألف — المساعدة الانمائية الرسمية	٢٧ — ٢٩	١٢
باء — الأنشطة الانمائية المتعددة الأطراف	٣٠ — ٣٦	١٣
جيم — المديونية وتدفق الموارد الخاصة	٣٧ — ٤٥	١٦
دال — العلاقات النقدية الدولية	٤٦ — ٥٠	١٨
رابعا — التجارة والمواد الخام بما في ذلك وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق والاجراءات العاجلة في مجال السلع الأساسية	٥١ — ٦٢	٢٠
ألف — النزعة الحمائية وبيئة التجارة	٥٢ — ٥٨	٢٠
باء — تدابير خاصة لصالح البلدان النامية	٥٩ — ٦٢	٢٤
خامسا — تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية	٦٣ — ٦٨	٢٦
سادسا — تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا	٦٩ — ٧٣	٢٨

Digitized by UNOG Library

أولا - الحالة العامة لتنفيذ التدابير الفورية لصالح البلدان النامية

١ - خلال الأزمة الاقتصادية التي أصابت معظم البلدان النامية منذ أوائل الثمانينات ، أصدرت الجمعية العامة مجموعة قرارات تدعو الى اتخاذ تدابير فورية لصالح البلدان النامية وترمي الى التخفيف من حدة مشاكلها الاقتصادية الراهنة ، ودفع عجلة نموها وتنميتها على أساس مستمر وتعزيز اعادة تنشيط الاقتصاد العالمي . وفي القرار الأخير من هذه المجموعة ، وهو القرار ٣٩/١٧٥ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، طلب الى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع رؤساء أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، بأمور منها تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك التدابير . وهذا التقرير مقدم تلبية لهذا الطلب .

٢ - وفي حين يمكن القول بأن استمرار الانتعاش من الانتكاس قد أعاد تنشيط الاقتصاد العالمي ، ولا سيما في عام ١٩٨٤ ، فانه لا يزال يتعين على كثير من البلدان النامية أن تتخلص من ظروف الأزمة التي دفعت في الأصل الى الدعوة الى اتخاذ تدابير فورية . وعلى وجه الاجمال ، لا يزال يتعين على البلدان النامية أن تحقق معدلات نمو كافية ومتواصلة ، وهناك ما يدعو الى استمرار القلق بالنظر الى أن التوقعات القصيرة الأجل تبين أن النمو في الاقتصاد العالمي أبطأ منه في العام الماضي .

٣ - وهكذا ، فعلى الرغم من أنه تم التخلص بعض الشيء من الأزمة الشديدة التي سادت في أوائل الثمانينات ، لا تزال الحاجة تدعو الى تعزيز تنفيذ مختلف التدابير المتفق عليها والنظر في اتخاذ تدابير أخرى تدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل الانتعاش والتنمية . وقد اقترحت الأمانة العامة منذ عهد قريب مجموعة تدابير لزيادة النمو العالمي في الأجل القريب مع تحسين البيئة الاقتصادية الدولية في نفس الوقت من أجل النهوض بالتنمية (١) . كما اقترحت الأمانة العامة منذ عهد قريب مجموعة تدابير ترمي الى دفع عجلة نمو البلدان النامية خلال ما تبقى من عقد الأمم المتحدة الانمائي الحالي وبعده (٢) . وهذا التقرير ، الذي ينبغي اعتباره جزءا من المعلومات الأساسية لتلك المقترحات ، يناقش الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في الآونة الأخيرة من أجل تحقيق عدد من التدابير الفورية .

٤ - وقد حاولت الأمانة العامة وغيرها من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، في نطاق اختصاصها ، أن تضع مقترحات محددة وأن تعجل تنفيذ التدابير

Digitized by UNOG Library

الفورية لصالح البلدان النامية في خمسة مجالات حددتها الجمعية العامة في القرار ٣٨/٢٠٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٣ ، وهي :

(أ) الأغذية والزراعة ، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة لتقديم المعونة الغذائية المطلوبة للبلدان المتأثرة بالعجز الغذائي تأثرا خطيرا في افريقيا ؛

(ب) النقد والتمويل ، ونقل الموارد ، بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية ، والمديونية والأنشطة الانمائية المتعددة الأطراف ؛

(ج) التجارة والمواد الخام ، بما في ذلك وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق ، والاجراءات المناسبة العاجلة في مجال السلع الأساسية ؛

(د) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ؛

(هـ) تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (٣).

واستنادا الى المعلومات المقدمة مباشرة الى الأمانة العامة لاستخدامها في اعداد هذا التقرير ، وكذلك المعلومات التي حصلت عليها الأمانة العامة من الاتصالات الجارية مع مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة ، يمكن الانتهاء الى أن هذه الجهود قد شملت المنظومة ، وأنها كانت متعددة وكثيرا ما كانت كثيفة . ومع ذلك ، فان من الواضح أيضا انه في مواجهة الكثير جدا من الاحتياجات الخطيرة ، لم تخفف هذه الجهود بقدر كبير من حدة الصعوبات الاقتصادية للشعوب التي تعيش في البلدان المعنية .

٥ — وفي بعض الحالات ، أخذت الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة شكل برامج طوارئ ، ولا سيما لمواجهة الحالة الحرجة في افريقيا والأزمات الغذائية وأزمات الديون في البلدان النامية في جميع القارات . وفي حالات أخرى ، تطلبت هذه الجهود تكييف البرامج الجارية للتعاون التقني والمالي . وفي البعض الثالث من الحالات ، تضمنت الجهود اجراء فحص مشترك للمسائل من أجل وضع مقترحات جديدة محددة من شأنها أن تتصدى للصعوبات التي تعترض البلدان النامية ولا تزال بدون حل . واشتملت حالات أخرى على اعتماد مجالس الادارة لقرارات تعرب عن الحاجة الى اتخاذ تدابير فورية أو اعادة تأكيد تلك الحاجة ، في ميادين تدخل في نطاق اختصاصها والى القيام برصد دقيق للتقدم المحرز في التنفيذ . وقد بذلت جهود كثيرة على الصعيد الاقليمي وركز كثير منها على القطاعات . وفي الوقت ذاته ، كان التشابك بين كثير من المشاكل بارزا ، كما هي الحال في مجال النقد الدولي ، والمالية ، والديون ، وتدفقات الموارد ، والتجارة والتنمية (٤).

٦ — وفي فروع التقرير التالية ، يجرى ابراز التقدم الذى أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ التدابير الفورية في المجالات الخمسة السالفة الذكر . وتتمثل النتيجة التي تظهر

Digitized by UNOG Library

من هذا الاستعراض في أن انجازات المنظومة ، على الرغم من كبرها في مجالات معينة ، كانت محدودة بصفة عامة ، ولا سيما عندما تقارن بمجرد الحد الأدنى من الاحتياجات . فقد عطلت منظومة الأمم المتحدة في ظل قيود صارمة على الموارد . ووجدت هيئات المداولة انه يتعذر عليها التوصل الى اتفاقات بشأن تدابير السياسة ، كما أن الاجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة تتطلب ، على العهد بها ، توافق آراء المجتمع الدولي . والمنجزات المحدودة تبين المدى المحدود الذى تم حتى الآن الحصول على توافق في الآراء بشأنه .

٧ - ومع ذلك ، تتسم العملية المتعددة الأطراف للمناقشة والتفاوض بأنها عملية دينامية . فقد تغيرت بالفعل تصورات ومواقف الحكومات تغيرا كبيرا منذ أن أصبحت أزمة أوائل الثمانينات جلية لأول مرة . وقد حدثت هذه التغيرات ، من ناحية ، بملاحظة عمليات الاقتصاد العالمي في الثمانينات بالمقارنة بالتوقعات ، ومن ناحية أخرى ، بدراسة التحليلات المختلفة التي قدمتها بلدان أخرى . وفي اقتصاد عالمي يتسم بتكرار التطورات غير المتوقعة واستمرار التوقعات غير الأكيدة ، يمكن الأخذ بقليل من الافتراضات بثقة غير محدودة . وهذه الحقيقة هي مفتتح المرونة وتحقيق توافق الآراء ، اللذين تعتمد عليهما الاجراءات المتعددة الأطراف .

ثانيا - الأغذية والزراعة ، بما في ذلك التدابير الخاصة للمعونة الغذائية حسب احتياجات أشد البلدان تأثرا ، التي تعاني عجزا غذائيا ، في افريقيا

٨ - لا تزال الحالة الزراعية في البلدان النامية تتميز باختلافات واسعة للغاية في أداء البلدان المختلفة . ولذا ، ففي حين أن نصيب الفرد من انتاج الأغذية ارتفع في البلدان النامية ككل بنسبة حوالي ٤ في المائة عن المتوسط في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، فقد هبط في كثير من البلدان فرادى . وفي ٤٢ بلدا افريقيا يقطنها ٩٥ في المائة من سكان المنطقة ، كان نصيب الفرد من الانتاج الزراعي في سنة ١٩٨٤ أقل مما كان عليه في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ . كذلك كان هذا هو الحال بالنسبة لـ ١٨ في المائة من السكان في امريكا اللاتينية و ١٠ في المائة من السكان في آسيا ، وعلى الرغم من أن متوسط مستويات التغذية في آسيا لا يزال غير كاف ، تحققت مؤخرا مكاسب ملحوظة في الانتاجية الزراعية في تلك المنطقة . وفي أمريكا اللاتينية ، لا تزال المستويات المتوسطة العالية للتغذية موجودة الى جانب الجوع في أوساط الذين يعيشون في أسفل درجات توزيع

Digitized by UNOG Library

الدخل والثروة . بيد أن الأزمة الشديدة الوطأة في كثير من البلدان الافريقية هي التي ركزت الاهتمام العالمي على مشاكل الأغذية من حيث عدم كفاية الانتاج الاجمالي للأغذية والانتاجية ، وعدم كفاية استهلاك الفرد من الأغذية . وبالتالي فان التدابير العاجلة التي يجرى اتخاذها الآن في مجال الأغذية والزراعة تتركز في القارة الافريقية .

٩ - ان الاهتمام الذى يوليه المجتمع الدولي لمشاكل الأغذية في افريقيا هو تتويج لعملية يتم بموجبها توجيه المساعدة الغذائية على نحو متزايد نحو تلك القارة استجابة لاداثها الزراعي المتدهور . وفي حين أن افريقيا استوعبت ١٢ في المائة من الحبوب التي تلقتها كمعونة غذائية في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، فقد وصل الرقم الى ٥٠ في المائة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وفي الفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ - ١٩٨٢/١٩٨٣ ، تلقت البلدان النامية في افريقيا ما متوسطة ٢ر١١ كيلو غرام من الاغذية للفرد على سبيل المعونة الغذائية ، في حين كان المتوسط بالنسبة لجميع البلدان النامية ٦ر٢ كيلو غرام للفرد (٥) .

Digitized by UNOG Library

الف - حالة الطوارئ الغذائية في افريقيا جنوبي الصحـــراء

١٠- أقـرت الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بغية المساعدة في حل المشاكل الملحة ، في ميدان التنمية الزراعية ، الاقتراح المقدم من الأمين العام لتصفيـــة الصندوق الاستئماني لعملية الطوارئ التابعة للأمـم المتحدة الذى كان خامـلا آنـذاك ، وتخصيص ٧٠ في المائة من رصيده المتاح لبرنامج الأمـم المتحدة الانمائي لمشاريع تكـون الحاجة ماسة اليها في قطاعي الأغذية والزراعة في البلـدان المنكوبة بالمجاعة وسوء التغذية (قرار الجمعية العامة ٣٨/٢٠١) . وقد تم تخصيص ٨٠ في المائة من موارد الصنـدوق الاستئماني الذى أنشأه برنامج الأمـم المتحدة الانمائي لذلك الغرض لمشاريع بلدان افريقيا (DP/1985/15) .

١١- وقد حدث مؤخـرا ، عندما أصبح معظم افريقيا منكوبا بالجفاف ، ان وجـه الدعـم المقدم من منظومة الأمـم المتحدة والحكومات الأعضـاء لجهود البلدان الافريقية الرامية الى حل مشاكلها الزراعية نحو الـح الأهداف قاطبة ، وأكثرهـا انسانية - انقاذ ملايين الارواح ، وتفيد التقديرات أن ٣٠ مليونا من الرجـال والنساء والأطفـال قد تأثروا بالجوع بدرجـة خطيرة في اوائل سنة ١٩٨٥ ، واضطر ١٠ ملايين منهم الى هجر اوطانهم وأراضيهم بحثا عن الغذاء والماء والمرعى لمواشيهم .

١٢- وللاستجابة لهذه الحالة فـي الوقت المناسب وبطريقة فعالة ، انشأ الأمين العـام في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ مكتب عمليـات الطوارئ في افريقيا على أساس مؤقت لتسهيل التعاون في معالجة الازمة فيما بين جميع عناصر منظومة الأمـم المتحدة والحكومات الافريقية والحكومات المانحة والمنظمـات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، ومن ثم وضـع أسـاس للاستجابة الدولية المتسقة لحالة الطوارئ في افريقيا ، وبالتعاون الوثيق مـع مجلـس الاغذية العالمي ، واليونيسيف ، ومفوضية الأمـم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليـات الاغاثـة في حالات الكوارث ، وبرنامج الأمـم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمـم المتحدة للأغذية والزراعة (الفـاو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، ساعد مكتـب عمليات الطوارئ في افريقيا في تعبئة موارد اضافيـة للتصدى لحالة الطوارئ ، كما يعمـل بوصفه قاعدة اعلامية للمانحيـن بتوفير تقييمـات نظرية شهرية وربع سنوية بما في ذلك آخـر المعلومـات في جميع قطاعات الطوارئ ، وهي الأغذية والدعم الادارى في ميدان الصحـة وتوفير المياه والمرافق الصحية والاغاثة والبقاء والانعاش الزراعي . ويقوم مكتب عمليات الطوارئ في افريقيـا ايضا بدعم العمليات الميدانية ، وذلك بالعمل بالتعاون الوثيق مع المنسقين

Digitized by UNOG Library

المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة عمليات الطوارئ في البلدان المتأثرة بغية ازالة الاختناقات الرئيسية في عمليات الطوارئ .

١٣- وبمساعدة مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، عقد الأمين العام في اذار/ مارس ١٩٨٥ مؤتمرا في جنيف بشأن حالة الطوارئ في افريقيا . وفي ذلك الوقت قدرت الأمم المتحدة أن احتياجات الطوارئ التي لم تتم تلبيتها لنحو ٢٠ بلدا افريقيا بلغت ١٫٦ بليون دولار ، كان مبلغ بليون دولار منها للمعونة الغذائية ، بما في ذلك النقل .

١٤- وقد قامت الفاو وبرنامج الأغذية العالمي بدور رئيسي في تعبئة الدعم الدولي للمعونة الغذائية الطارئة لافريقيا . ونتيجة لذلك ، ازدادت مخصصات المعونة الغذائية للبلدان المتأثرة زيادة كبيرة . وحسب بيانات برنامج الأغذية العالمي ، بلغت مخصصات المعونة الغذائية في ١ تموز/يوليه ١٩٨٥ حوالي ٩٫٥ مليون طن متري ، بما في ذلك التبرعات من الحبوب ومن غيرها ، وفي حين ان حالة توريد الأغذية قد عادت الى موقفها العادي في بلدين وتحسنت الاحتمالات فيما يتعلق بالمحاصيل والمراعي في خمسة بلدان أخرى في اواخر حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، فان سنة اخرى من أزمة الاغذية لم تنته بعد ، حيث انه لا تزال هناك حاجة ملحة الى الانعاش والاصلاح في جميع البلدان(٦). وقد اتاح البنك الدولي خمسة ملايين دولار لبرنامج الأغذية العالمي ، وذلك بصفة رئيسية لتغطية تكاليف الدعم الاداري المتعلقة بنقل المعونات الغذائية وتسليمها .

١٥- وتقوم منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة أيضا بمعالجة آثار المجاعة والازمات المتصلة بها في افريقيا ، وفي قطاع الصحة ، اجتمع الرئيسان التنفيذيان لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف في اوائل عام ١٩٨٥ (٧) ، ادراكا منهما لضرورة التعاون الوثيق بين المنظمتين في تحديد الاحتياجات وتخطيط وتنفيذ الموارد الطارئة لتلبية المتطلبات في مجال الصحة والاغذية والمرافق الصحية ، وتقوم منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بتقديم معونة صحية طارئة تنطوي على ملايين الدولارات الى مايزيد على ٢٠ بلدا من البلدان المنكوبة بالأزمة في افريقيا ، والهدف من ذلك هو وضع أساس متين للانعاش عن طريق ضمان كون الاغاثة القصيرة الأجل مصحوبة بتعزيز لشبكات الانجاز الصحي ، وهذا المزيج من المساعدة القصيرة الأجل والبحث عن حلول أطول أجلا كان الفلسفة الكامنة وراء جميع الجهود التعاونية لمنظومة الأمم المتحدة (٨) .

باء - تناول الاحتياجات الأطول أجلا للزراعة في افريقيا

١٦- من المقرر على نطاق واسع انه حتى اذا توفرت معونة غذائية كافية لانقاذ الارواح

Digitized by UNOG Library

المعرضة للخطر المباشر في بعض أجزاء من افريقيا ، فان مشاكل الانتاج الغذائي في القارة الافريقية لن تحل حلا كاملا - فالحالة الطارئة الراهنة هي جزئيا نتيجة لتضافر العيوب الاقتصادية الماضية . كما أن الانتعاش الكامل يستلزم المساعدة لتزويد البلدان الافريقية بالمدخلات المادية اللازمة لانعاش الانتاج وكذلك لتمكينها من وضع سياسات تعزز التنمية الزراعية على نحو أفضل ، على حد سواء ، وذلك في اطار النمو والتنمية الشاملين على المدى الطويل (٩) . وفي هذا الصدد ، انشأ مؤخرا المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي داخل الأمم المتحدة فريقا عاملا معنيا بالعلاقات بين حالات الطوارئ والتنمية . ويتمثل الهدف العام للفريق العامل في دراسة التدابير التي قد تسهل تحويل المساعدة الطارئة من الاغاثة من اجل البقاء الى دعم للانعاش والتنمية .

١٧- ووفقا للاعلان الاخير الخاص بالحالة الاقتصادية في افريقيا الذى اعتمده رؤساء الدول والحكومات (١٠) ، فان البلدان الافريقية نفسها تؤكد انه تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية لاعتماد السياسات المناسبة . وفي الوقت الحالي الذى يتميز بصعوبات اقتصادية ، تزيدها تعقيدا مشاكل الدين والأسعار المتدنية للسلع الرئيسية مما يسبب هبوطا في ايرادات التصدير ، يركز على اهمية المساعدة الخارجية المتزايدة والمستمرة في جميع المحافل ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة . وفي عدد من الحالات اعيد توجيه الموارد المجهدة بالفعل من التنمية الطويلة الاجل الى عمليات الطوارئ مما يجعل الزيادة المناسبة في موارد الانعاش والتنمية على مدى أطول امرا ملحا الى ابعد حد .

١٨- وفي هذا الصدد ، وافق المجلس التنفيذى للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتوافق الآراء في ايار/مايو ١٩٨٥ على الاذن ببرنامج خاص للبلدان الافريقية جنوب الصحراء المتأثرة بالجفاف والتصحر . وستناقش الصعوبات المستمرة فيما يتعلق بترتيب التغذية الثانية لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الفرع الثالث أدناه) . وسيقدم الصندوق الخاص موارد اضافية بوجه خاص الى البلدان المتأثرة مباشرة بالجفاف في شكل بذور وادوات زراعية وأسمدة وغير ذلك من المدخلات لاتاحة الانعاش المبكر للقدرة الانتاجية ؛ والتركيز على انتاج المحاصيل التقليدية التي تكون أكثر مقاومة للجفاف ؛ والاضطلاع بمشاريع لتشجيع حفظ المياه وتنميتها على نطاق ضيق ؛ وتعزيز برامج الحراجة الزراعية ، وحفظ التربة ، وحماية البيئة ؛ وتقوية هياكل السياسة والهياكل المؤسسية التي تساعد في حفز صغار المزارعين الافريقيين على الانتاج .

١٩ - وسيكمل برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية برنامج الفاو لانعاش الزراعة في افريقيا ، ويتكون برنامج الفاو ، الذى قدم الى اجتماع لمانحين خاصين في كانون

Digitized by UNOG Library

الثاني /يناير واذار/مارس ١٩٨٥ ، من ٢٢٩ مشروعا ، ابدى المانحون اهتماما بـ ١٦٥ منها بمبلغ قدره ١٣٥ مليون دولار . ومن بين التدابير التي حددت للاجراءات ذات الاولوية تدريب القوى العاملة ، والبحوث الزراعية ، وادارة التربة وحفظها ، وانواع محسنة من المحاصيل ، والتكنولوجيات المناسبة ، وصلات افضل بين البحث والارشاد ، واعادة تشجير الحراج ، وبرامج الرى الصغيرة ، ومكافحة أمراض الحيوان ، والقضاء على الآفات ، والتخزين المحسن ، ومنع خسائر الأغذية ، وتحسين مرافق التوزيع والنقل . وقررت الفاو ان يعاد توجيه خمسة ملايين دولار من موارد برامجها العادية في ١٩٨٥ لدعم برنامج الانعاش في البلدان المتأثرة (١١) .

٢٠ - وتأكيدا على ضرورة اتخاذ سياسات زراعية مناسبة ، لا يزال مجلس الأغذية العالمي يشدد على ضرورة احراز تقدم كبير في ذلك المجال ، رغم ان ما يربو على ٣٠ بلدا افريقيا اصبحت بالفعل في مراحل مختلفة من مراحل صياغة وتنفيذ استراتيجيات غذائية وطنية . فالمخصصات والنفقات الفعلية من الميزانية على الاغذية والزراعة كانت منخفضة نسبيا كما أن كثيرا مما انفق كان يذهب الى الادارة بدلا من البحث والتدريب (١٢) .

٢١- وعن طريق حلقات العمل التي يناقش فيها مجلس الأغذية العالمي وغيره من هيئات الأمم المتحدة ، والحكومات ، والمانحون ، صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الغذائية للبلدان الافريقية ، يجرى الآن استحداث سياسات أكثر ملاءمة ، فعلى سبيل المثال ، اعلن في ١٩٨٤ أن ١٦ حكومة افريقية على الأقل قد رفعت الحد الأعلى للأسعار التي تدفع الى المزارعين أو حررتها تماما ، وأن ١٠ بلدان أعلنت أو خططت اصلاحات لتعزيز فعالية الخدمات الوزارية وشبه الحكومية .

جيم - الأمن الغذائي العالمي

٢٢ - في حين ان أزمة الأغذية في افريقيا تطلبت تركيز موارد المعونة على تلك القارة في السنوات الأخيرة ، فان نصف المعونة الغذائية من الحبوب يذهب الى بلدان خارج افريقيا ، ففي الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ ، على سبيل المثال ، ذهبت ٣٤ في المائة الى آسيا و ١٣ في المائة الى امريكا اللاتينية . كما ذهب ٩٠ في المائة تقريبا من شحنات المعونة الغذائية الى البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني نقصا في الأغذية . ولا تزال هذه البلدان تتطلب مساعدة لتتمكن من تحقيق الأمن الغذائي وانقاذ سكانها من سوء التغذية المزمن ، وبوجه اعم ، تحسين حالتهم الاجتماعية والاقتصادية ، كما ان احتياجاتها تتطلب دعما متسقا وضخما من المجتمع الدولي .

Digitized by UNOG Library

٢٣- ان خطورة الأزمة الافريقية تسبب توترات لبعض برامج الأمم المتحدة ، بما في ذلك عمليات الطوارئ المشتركة بين الفاو وبرنامج الأغذية العالمي - اذ أن حصة كبيرة من النفقات على هذه العمليات تذهب الى اللاجئين والمشردين وضحايا الحرب والاضطرابات الاهلية - ونظرا لتركز هذه المشاكل في افريقيا ، فان معظم عمليات الطوارئ المشتركة بين الفاو وبرنامج الأغذية العالمي توجه الى افريقيا على الرغم من اجراء عدة عمليات في آسيا - وفي ايار/مايو ١٩٨٥ ، كان عدد الطلبات للحصول على المساعدة الطارئة يستنفد بسرعة موارد الاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ واعتمادات الطوارئ السنوية لبرنامج الاغذية العالمي ، على الرغم من أن التبرعات الكلية المعلنة للاحتياطي في ذلك الوقت ٦٥٣ ٠٠٠ طن من الحبوب وما يزيد على ٣٧ ١٠٠ طن من السلع الغذائية غير الحبوب - كانت اعلى من الهدف الادنى وهو ٥٠٠ ٠٠٠ طن . وحيث ان هذه الموارد الاكبر حتى من الهدف لم تكن كافية ، وجه المدير العام للفاو نداء الى مجتمع المانحين الدوليين لتقديم تبرعات اضافية .

٢٤ - ولتحقيق الأمن الغذائي ، اقترحت الفاو أيضا تقوية النظام العالمي للمعلومات والانذار المبكر بشأن الاغذية والزراعة التابع لها ، مما يمكن البلدان من اتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب لتحاشي حدوث كارثة غذائية . ووفقا لذلك تقوم الفاو باستحداث برنامج لاقامة شبكة تشغيلية للاستشعار عن بعد بواسطة التوابع الاصطناعية لمراقبة الانتاج الزراعي والجراد الصحراوى والتنبؤ بذلك في افريقيا والشرق الادنى وجنوب غربي آسيا .

٢٥ - كذلك هناك حاجة الى تحسين تخزين الاغذية . وقد أكد برنامج الاغذية العالمي على ضرورة تخزين الاغذية داخل البلدان اعترافا بالاختناقات التي تنشأ نتيجة لعدم كفاية مرافق الدعم الادارى في البلدان . وقد أوضحت خبرة الآونة الاخيرة بجلاء التكلفة البشرية للتأخيرات التي يمكن تحاشيها في تسليم الأغذية في حالات الطوارئ .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - النقد والتمويل ونقل الموارد ، بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية والمديونية والأنشطة الانمائية المتعددة الأطراف

٢٦ - ان احدى الخصائص الرئيسية للأزمة الاقتصادية التي ما زالت تواجه البلدان النامية هي الانخفاض الكلي الشديد في تدفقات رأس المال الصافي الذى اقترن بارتفاع مفاجئ في المدفوعات من حساب الفائدة المستحقة على الديون غير المسددة . وهكذا ، بدلا من تلقي تحويلات صافية من الموارد المالية تبلغ ٤٠ بليون دولار سنويا ، كما كان عليه الحال في أواخر السبعينات ولغاية عام ١٩٨١ ، هبطت التحويلات الصافية الكلية الى البلدان المستوردة لرأس المال هبوطا سريعا في عام ١٩٨٢ ، بل أصبحت سلبية في عام ١٩٨٤ (١٣) . ان سلوك الائتمان الخاص وتدفقات الفوائد ، الذى أثر على عدد كبير من البلدان ، كان الى حد كبير مسؤولا عن شكل هذا التغيير وحجمه . وعلى الرغم من ذلك لم يكن أداء أى من مكونات تدفقات الموارد الأخرى - المساعدة الانمائية الرسمية ، والتدفقات الرسمية التساهلية ، أو الاستثمار المباشر - قويا . وفضلا عن ذلك فان البلدان المفردة، التي كانت تواجه اقتصادا دوليا غير مستقر وتقلبات مستمرة ، لم تكن في حاجة الى استعادة مستويات الاحتياطي الدولي السابقة فحسب ، بل كانت في كثير من الأحيان تحتاج الى زيادة ذلك الاحتياطي . وتقوم البلدان ببناء احتياطياتها للتعويض عن تعذر الوصول الى الاحتياطي المقترض ، ويتم ذلك غالبا من خلال نمو الصادرات والحد من الاستيراد أو بعبارة أخرى باستخدام موارد العملات الأجنبية التي كانت ستستخدم لولا ذلك لزيادة الاستثمار المادى أو الاستهلاك الأساسي .

ألف - المساعدة الانمائية الرسمية

٢٧ - واستجابة لظروف الأزمات التي كانت تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية ، وجهت نداءات عديدة في منظومة الأمم المتحدة لزيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية، لا سيما تدفقات برامج الصرف السريع والمساعدات التي تقدم الى موازين المدفوعات . وفي واقع الأمر ، فان الايرادات الكلية للمساعدة الانمائية الرسمية بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف انحدرت انحدارا سريعا في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، ولم تستعد المستوى الذى كانت عليه في عام ١٩٨٠ الا في الآونة الأخيرة . وفي عام ١٩٨٤ ، ارتفعت التدفقات الى البلدان النامية والوكالات المتعددة الأطراف ،عندما كان حجم الزيادة في التدفقات الواردة من عدد من البلدان المتقدمة النمو أكثر مما يلزم للتعويض عن الانحدار المستمر في التدفقات من البلدان المانحة الأخرى .

Digitized by UNOG Library

٢٨ - وفي الوقت ذاته ، اتخذت بعض الاجراءات لتعزيز فعالية المساعدة الانمائية الرسمية بواسطة تكثيف التنسيق والحوار السياسي الدائر بين الحكومات المانحة والبلدان النامية واتخذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي خطوات لتحسين فعالية عملية " المائدة المستديرة " في أقل البلدان نموا ، وعزز البنك الدولي مؤخرا ترتيباته المعنية بالأفرقة الاستشارية. واتخذت الأمم المتحدة عددا من المبادرات في ميدان المعونة في حالات الطوارئ والأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية . وعلى سبيل المثال ، فانه بالاضافة الى ما قام به الأمين العام لانشاء مكتب لعمليات الطوارئ في افريقيا ، قام المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بتعزيز الجهود المبذولة لتحسين وظائف التنسيق التي يؤديها المنسقون المقيمون .

٢٩ - وستسهم هذه الجهود اسهاما كبيرا في بناء ثقة البلدان المانحة في المساعدة الانمائية الرسمية باعتبارها أداة للتعاون الانمائي . بيد أن هذا لا يعني أن اتجاه مجموع تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية سيكون الى أعلى . وحيث أن المساعدة الانمائية الرسمية تشكل بوجه عام جزءا صغيرا من ميزانيات البلدان المانحة ، فان الأحجام عن زيادة المساعدة الانمائية الرسمية يحتاج الى أكثر من وجود تقشف شامل في الميزانية. وقام عدد من البلدان المانحة باعادة تقييم دور المساعدة الانمائية الرسمية في سياساتهم الاقتصادية الخارجية . وفي هذا المجال ، فان مؤسسات الأمم المتحدة ما زالت تطالب بتقديم المساعدة الانمائية الرسمية ، وترد على النقد المغرض الموجه ضد هذه المساعدة ، وتشجع على اجراء اصلاحات ملائمة ردا على النقد الصحيح الموجه الى هذه المساعدة على غرار ما تفعله في مجال التنسيق . وستقدم فرقة العمل المعنية بالتدفقات التساهلية المنبثقة عن اللجنة الانمائية التابعة للبنك الدولي /صندوق النقد الدولي ، تقريرا في تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ عن تحليلها لمصادر " وهن المعونة " والتدابير التي ينبغي اتخاذها لتعزيز ولاية المعونة ، وبذل جهود في نفس الوقت لمواجهة الاحتمالات الراهنة التي تشير الى أن مجموع التدفقات الصافية سيكون غير كاف .

باء - الأنشطة الانمائية المتعددة الأطراف

٣٠ - وان كان من المسلم به بوجه عام ان ثمة حاجة لاتخاذ تدابير فورية ، فقد اضطرت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة - وكذلك المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى - الى العمل ضمن القيود التي تفرضها ضآلة الموارد . وفي عام ١٩٨٤ ، بينما استمر نمو المدفوعات المتعددة الأطراف قاربت مستويات التعهدات السابقة ، فان مستوى التعهدات الجديدة لم يدل على أن التدفقات القصيرة الأجل ستزداد زيادة كبيرة في المستقبل . وفي واقع الأمر ، كان لابد من برمجة تخفيض كبير في سنة ١٩٨٥ الحالية في تعهدات المؤسسة

Digitized by UNOG Library

الانمائية الدولية التابعة للبنك الدولي ، لأن اتفاق التمويل كان مخيبا للآمال . كما اضطر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى تخفيض تعهداته بنسبة كبيرة .

٣١ - ويتوقف حدوث تدفقات متعددة الأطراف تنطوي على تساهل شديد على عقد اتفاقيات دولية بقصد تجديد أموال بعض المؤسسات من قبيل المؤسسة الانمائية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وفيما يتعلق بالمؤسسة الانمائية الدولية ، فان الجهود المبذولة لم تحشد مبلغ ٣ بليون دولار لتكميل تعهدات تجديد الموارد السابقة التي بلغت قيمتها ٩ بليون دولار . وطلبت اللجنة الانمائية من البنك الدولي أن يجرى استعراض منتصف المدة للمؤسسة الانمائية الدولية اذ أن من شأن ذلك أن يتيح الفرصة لبذل جهود جديدة من أجل تعبئة موارد تكميلية . وبالنسبة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، فقد أحرزت البلدان المانحة بعض التقدم للوصول الى تفاهم بوجه عام بشأن تجديد الموارد للمرة الثانية والذى هو قيد النظر بعد اجراء مفاوضات استمرت وقتا طويلا ، ويقضي هذا التفاهم أن تقبل البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أن تدفع نصيبا أكبر من التبرعات في ضوء الوضع الحالي الضعيف الذى يعاني منه المانحون في منظمة البلدان المصدرة للنفط . وعلى الرغم من ذلك ، فان مجموع المبلغ الذى سيعبأ قد يكون أقل بكثير من الموارد التي تجددت في المرة السابقة ؛ وقد تعذر حتى الان الوصول الى اتفاق نهائي لا يتجاوز هذا المستوى .

٣٢ - وهناك مجال واحد صادف المجتمع الدولي فيه بعض النجاح في وضع تدابير مالية متعددة الأطراف لمعالجة الأزمة في افريقيا جنوبي الصحراء . وقد زاد البنك الدولي التشديد في برامجه على هذه المنطقة الفرعية ، وقام في نفس الوقت بتعبئة حوالي ١ر٢ بليون دولار في عام ١٩٨٥ من أجل المرفق الخاص لافريقيا جنوبي الصحراء . (ويرد وصف دور الأمم المتحدة في عمليات الطوارئ في افريقيا في الفقرتين ١١ و ١٢ أعلاه) .

٣٣ - وبما أن البنك الدولي يعتبر أكبر مؤسسة انمائية دولية متعددة الأطراف ، فقد اثار الاستعراض الذى يجرى في عام ١٩٨٥ لدور البنك في المستقبل اهتماما شديدا . وتم الوصول الى اتفاق في عام ١٩٨٤ يقضي مضاعفة رأس المال المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي التي تقدم الدعم والتأييد للقطاع الخاص في البلدان النامية . هذا ، ولم تحسم بعد مسألة حجم القروض التي سيقدمها البنك ذاته في المستقبل . وفي واقع الأمر ، فان الاسراع في دفع قروض البنك في اطار برنامج الاجراءات الخاصة كان يعتمد جزئيا على صرف سلف من المبالغ المستحقة في فترة ما بعد عام ١٩٨٦ . ويرى موظفو البنك أنه بفضل ارتفاع مستويات الوفاء بالقروض غير المسددة سيصبح صافي التحويلات بين البنك والبلدان النامية سلبيا في نهاية هذا العقد ، ما لم تتوسع قاعدة رأس مال البنك . وتسعى اللجنة الانمائية ، كما تقرر في اجتماعها المعقود في نيسان/ابريل ١٩٨٥

Digitized by UNOG Library

للوصول الى اتفاق في الرأى في وقت مبكر بشأن الاحتياجات المالية المقبلة ، آخذة في اعتبارها الاقتراح الذى يقضي زيادة رأس المال بوجه عام في سنة ١٩٨٦ .

٣٤ - وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، فان التبرعات ، وبالتالي التدفقات الميدانية ، لم تتجه الى الازدياد من أجل تلبية كثافة الاحتياجات في السنوات الأخيرة ، وفي واقع الأمر ، انخفضت قليلا التبرعات المحسوبة بالدولار في عام ١٩٨٤ للسنة الثانية على التوالي ، بينما سجلت نفقات البرامج الميدانية التي لم تظهر نموا في عام ١٩٨٣ ، زيادة ضئيلة في عام ١٩٨٤ (١٤).

٣٥ - وعلى الرغم من أن ثمة برامج عديدة للأنشطة التنفيذية توجه لخدمة الاحتياجات الطويلة الأجل للتنمية - وينطبق هذا أيضا على التمويل الانمائي ذاته - فقد أبدى بعض الاهتمام في اعادة توجيه بعض الأنشطة لتلبية الاحتياجات الأكثر الحاحا . وعلى سبيل المثال ، أخذت برامج التعاون التقني التابعة للبنك الدولي والأمم المتحدة تشدد أكثر على ادخال تعديلات اقتصادية ملائمة ، وتحسين الادارة العامة . وفي نفس الوقت يزداد الادراك بصورة مستمرة بأن بعض برامج التعاون الطويلة الأجل - لا سيما في مجال الخدمات الاجتماعية - تضررت من جراء الضغوط التي تفرضها الميزانية على الأرصدة المقابلة التي تقدمها الحكومات المحلية .

٣٦ - وهناك حاجة لدراسة عملية التعاون المتعددة الأطراف ذاتها ، نظرا لوجود عقبات عديدة من هذا القبيل تعترض سبيل تلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية ومن أجل العمل في نفس الوقت لدعم التنمية الطويلة الأجل في هذه البلدان . واستجابة لذلك ، قامت لجنة التخطيط الانمائي في آخر تقرير لها بتركيز اهتمامها على هذا الموضوع (١٥) . كما قام الأمين العام في تقريره السنوى عن أعمال المنظمة بتقديم تحليل ومقترحات بقصد انعاش العملة (١٦) .

Digitized by UNOG Library

جيم - المديونية وتدفق الموارد الخاصة

٣٧ - ان الثقة هي مفتاح أزمة المديونية بالنسبة للبلدان التي لها ديون كبيرة بشكل خاص لصالح رأس المال الخاص الأجنبي . فعندما فقدت المصارف التجارية الدولية الثقة في نمو البلدان النامية المدينة وفي استقرارها الاقتصادي ، أحجمت عن تقديم ائتمانات جديدة . وقد استعملت هذه الائتمانات لخدمة الديون الحالية وأيضا لاحداث نقل صاف للموارد . وقد أدى فقدان القطاع الخاص للثقة في بعض البلدان النامية الى هروب رأس المال مما زاد من حدة الضغوط على ميزان المدفوعات . ويبدأ المستثمرون المباشرون أيضا يترددون في الاستثمار في ظروف تتسم ، فيما يبدو ، بقدر أكبر من المخاطرة .

٣٨ - وقد بذلت البلدان النامية جهودا كبيرة لاصلاح أوجه الاختلال المحلية وتحسين ادائها في التجارة الدولية ، في اطار متفق عليه مع صندوق النقد الدولي ، في كثير من الحالات . وستساعد هذه الجهود على زيادة الثقة وتعزز في الوقت نفسه أسس نمو متجدد . الا ان هناك قلقا بالغا بشأن التحديدات في تنمية الاستثمار والموارد البشرية والمتعلقة بالتكيف وما اذا كانت ستؤدي الى تخفيض طاقة النمو في الأجل المتوسط ، وما اذا كان الحافز على النمو عن طريق التوسع في التصدير سيتواصل .

٣٩ - وحتى بعد التكيف الاقتصادي ، فان القدرة على خدمة الدين الخارجي ترتهن بالحصول على أسعار مرضية للصادرات من السلع الأساسية . وبارتفاع مبيعات الصادرات ارتفاعا كبيرا . ان هشاشة البلدان ذات الديون الخاصة الأجنبية الكبيرة ، أمام تقلبات أسعار الفائدة يحرقل أيضا استرجاع الثقة استرجاعا تاما . فيسود بذلك الشك بالرغم من التقدم المحرز . وفعلا ، ارتأت اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي مؤخرا انه من الضروري دعوة البلدان الصناعية الى النظر في استئناف التغطية الرسمية لائتمانات التصدير للبلدان التي أعدت جدولة ديونها الخارجية التي لديها احتمالات جيدة للتقدم الاقتصادي وتضطلع بسياسات مرضية للتكيف (١٧) .

٤٠ - وقد قدمت في السنتين الماضيتين مقترحات عديدة للتخفيف من أعباء ديون البلدان النامية ، بما في ذلك اعفاء البلدان المنخفضة الدخل من تسديد بعض ديونها الرسمية ومراجعة المبادئ الثابتة لاعادة هيكلة ديون جميع البلدان (١٨) . ويبدو أن المجتمع الدولي قد توصل الى توافق للآراء بشأن مقترح واحد على الأقل ، هو ملائمة عمليات اعادة الجدولة المتعددة السنوات عند التفاوض من جديد بشأن ديون البلدان التي تقوم بعمليات تكيف اقتصادي . وقد رحبت اللجنة المؤقتة في هذا الصدد بالاسهام في تحسين الملائمة المتوقعة من العمليات الأخيرة لاعادة الجدولة المتعددة السنوات للديون التجارية . ورحبت أيضا باتجاه نية نادي باريس للنظر في حالات اعادة جدولة الديون الرسمية لسنوات متعددة .

../..

Digitized by UNOG Library

٤١ - وهكذا يبدو أن اطار اعادة التفاوض بشأن الديون مايزال يتطور ويتأثر بالأجهزة الحكومية الدولية مثل اللجنة المؤقتة ومجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، التي وافقت في العام الماضي على عدد من الاستنتاجات لدعم تنفيذ الملامح المتفق عليها سابقا والرامية الى توجيه عملية معالجة مشاكل خدمة الديون (قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٨٨ (د - ٢٨)) (١٩) . ومع ذلك فان الاعادة الفعلية المتعددة الأطراف لهيكلة الديون تجرى على أساس حالات افرادية في سياق برامج التكيف الاقتصادي التي تتم عموما بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وفي حين ساعد هذا النهج على الحد من التخوفات من وقوع كارثة مالية كبرى فان جهات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة تتخوف من ألا يضمن هذا النهج بشكل ملائم لا الحل السريع لمصاعب البلدان النامية في خدمة ديونها ولا المعاملة الموحدة للبلدان الصغيرة والكبيرة .

٤٢ - ويجب ان توفر اعادة التفاوض الناجحة لبلد ما جدولا لمدفوعات أصل الدين يراعي قدرته الاقتصادية والاجتماعية . فبالنسبة للديون الخاضعة لاسعار فائدة قابلة للتعديل ، يمكن تعديل الهوامش الثابتة لمعدل الأساس المتقلب هي ورسوم مختلفة أخرى . فيسر أن البلد المدين سوف يبقى عرضة لزيادات في مدفوعات الفائدة ناشئة عن التقلبات في معدل الأساس . وبالرغم من ان اتجاهات سعر الفائدة كانت مشجعة للمدينين منذ أواسط ١٩٨٤ فان هناك ما يدعو الى التخوف من التطورات في المستقبل .

٤٣ - ولمواجهة هذه الامكانيات قدمت مقترحات عديدة للفصل بين مدفوعات الفائدة التي تقوم بها البلدان النامية وبين اتجاهات السوق الدولية عندما يمثل دفع أسعار السوق عبئا ثقيلا جدا على المدين . وعلى مستوى القروض الفردية الجديدة ، وضع البنك الدولي ، في العام الماضي ، صفقته الأولى للقروض ومن سماتها انها تمثل جزءا من برنامجه النموذجي للاشتراك في التمويل مع الدائنين من القطاع الخاص . ويدفع المقترض ، في تلك الحالة خدمة سنوية ثابتة للدين ، مع التعويض عن التغيرات في مدفوعات الفائدة المتصلة بالسوق بتغيرات في مدفوعات أصل الدين ، وقيام البنك الدولي بتغطية ، المتبقي من أصل الدين في نهاية فترة الاقراض الأصلية .

٤٤ - وفيما يتعلق بمدفوعات الفائدة على الديون القائمة لا توجد مقترحات تلقى تفكيرا جديا من طرف أي جهاز تنفيذي محتمل . الا انه يوجد مقترح بالذات لن يكون من الصعب تنفيذه ، تنفيذه نظرا الى انه توسع متواضع لمبدأ مقبول بالفعل وله مظهر مؤسسي (٢٠) . وهو مرفق التمويل التعويضي الذي انشأه صندوق النقد الدولي بغية حماية البلدان النامية من التأثيرات الضارة التي يتعرض لها ميزان المدفوعات والناجمة ، في جملة أمور ، عن التقلبات المؤقتة في الاسعار الدولية للسلع الأساسية . وقد وسعت تغطية المرفق فيما بعد على أساس مؤقت لتشمل الزيادات في تكاليف استيراد الحبوب . وفي ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ جدد

Digitized by UNOG Library

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تسهيلات استيراد الحبوب . وهناك توسع آخر متواضع يتمثل في توفير قروض مماثلة لها نفس المشروطية بالنسبة للزيادات في تكاليف الفائدة ، وهذا من شأنه أن يزيد من ثقة الدائنين الحاليين والمحتملين في تواصل مدفوعات الفائدة حتى في حالة حدوث تطورات خارجية لا يتحكم فيها المدينون وتنال مؤقتا من قدرتهم على الدفع .

٤٥ - ومثل هذه التدابير تساعد أيضا ، بوجه أعم ، على دعم الثقة في مستقبل ميزان مدفوعات البلدان النامية . ويجرى ، بالاضافة الى ذلك ، الاعتراف بشكل متزايد بملاءمة اتخاذ تدابير دولية اضافية للحد من قلق للمستثمرين المباشرين ومستثمري الحوافظ المالية ازاء المخاطر غير التجارية . وماتزال مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية . وهي أحد التدابير التي سوف يكون لها مثل هذا التأثير ، قيد المفاوضات منذ عدة سنوات . وانعقدت مؤخرا في حزيران/يونيه ١٩٨٥ دورة خاصة مستأنفة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، وسجل بعض التقدم في تسوية المسائل القائمة(٢١) . وأقترح في البنك الدولي تدبير اضافي لدعم ثقة المستثمر يتمثل في انشاء وكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار ، وسوف تصدر هذه الوكالة ضمانات لتغطية المخاطر غير التجارية وتقدم خدمات تشجيعية تكملة للجهود الوطنية التي تبذلها مختلف بلدان المستثمرين في هذا المجال . وترمي المناقشات الجارية في البنك الدولي الى بلوغ تفاهم بين الحكومات بشأن انشاء الوكالة على أساس تطوعي .

دال - العلاقات النقدية الدولية

٤٦ - وفي سياق التدابير الفورية لصالح البلدان النامية ، قدم عدد من المقترحات بشأن العلاقات النقدية الدولية فيما بين الهيئات المعنية ومؤسسات منظومة الامم المتحدة وأجهزتها . وكان أكثر المقترحات عرضة للمناقشة الحادة والمتكررة فيما بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة مقترح يدعو الى سلوك نهج تنموي أو هيكلي لاصلاح الاختلال في موازين مدفوعات البلدان النامية . ودعما لهذا النهج ، يعمل البنك الدولي منذ بعض الوقت على تنفيذ برنامجه للاقراض من أجل التكيف الهيكلي ، ووفر صندوق النقد الدولي مرفق الصندوق الموسع وايضا ، في مرحلة أولى ، اقراض البلدان المنخفضة الدخل من صندوقه الاستئماني . وفي حين واصل البنك ايلاء أهمية عالية لبرنامج الاقراض من أجل التكيف الهيكلي ، وضع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٣ آخر ترتيباته الموسعة مستعملا موارد مرفق الصندوق الموسع . وقد تركزت برامج التكيف التابعة للصندوق ، بدلا من ذلك ، على ترتيبات احتياطية أقصر أجلا تستعمل مشروطية يعترف بانها أكثر صرامة . وبالاضافة الى ذلك خفض المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ حدود الاقتراض لعام ١٩٨٥ في اطار سياسته للاستفادة الموسعة . وقد كان ذلك

Digitized by UNOG Library

هو التخفيض الثاني خلال سنوات عديدة ، ومن المتوقع القيام باستعراض اضافي لهـــذه السياسة وحدودها فيما يتعلق بالاقتراض ، في سنة ١٩٨٥ .

٤٧ - وأكدت اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل الأهميـــة التي تولىها لدور الصندوق في دعم برامج التكيف وبصفته حفازا ماليا ، وأكدت في الوقـــت نفسه أهمية التعاون الوثيق بين الصندوق والبنك الدولي (٢٢) . وهناك قرارات على وشك الاتخاذ تتعلق بالموارد المالية لكل من المؤسستين . والى جانب الاستعراض المذكور أعلاه من جانب لجنة التنمية لدور البنك ، ستنظر اللجنة المؤقتة في اجتماعها المقبل في تشريـــن الأول/اكتوبر ١٩٨٥ في طرق توزيع الموارد التي توفرت من خلال تسديد قروض الصنـــدوق الاستثماني . وهناك زيادة أكبر في موارد صندوق النقد الدولي تنتظر الاستعراض العـــام التاسع للحصص .

٤٨ - وكانت بعض جوانب اصلاح النظام النقدي الدولي نفسه ، أيضا من بين الاهتمامات في نطاق التدابير الفورية . وقد لوحظ مرارا ، مثلا ، ان العامل المسؤول عن شدة الهبوط في التجارة الدولية في أوائل الثمانينات هو النقص العالمي في السيولة . ويوجد ، حتـــى اليوم ، رأي واسع الانتشار يقول بأن عدم ثبات الأسواق المالية بشكل زائد والتذبذب الواسع لأسعار الفائدة يقتضيان زيادة السيولة الرسمية . غير انه لم يتيسر التوصل الى اتفاق فـــي صندوق النقد الدولي بشأن تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة منذ التخصيص الأول فـــي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . وبدلا من أن تصبح حقوق السحب الخاصة هـــي الأصـــل الاحتياطي الرئيسي في النظام النقدي الدولي ، كما تدعو الى ذلك مواد اتفاق الصندوق ، فانها الآن تتسبب في تناقص مطرد في حصة احتياطيات العالم غير الذهبية . وبالرغـــم مـــن ذلك فان التوصل الى اتفاق بشأن تخصيص حقوق السحب الخاصة مايزال مدرجا في جـــدول أعمال اللجنة المؤقتة .

٤٩ - ولوحظ أيضا منذ مدة طويلة ان للضغوط الدولية الرامية الى اصلاح الخلل فـــي ميزان المدفوعات آثارا غير تناسبية على البلدان النامية . وصندوق النقد الدولي مكلف بموجب مواد اتفاقه بضمان ترتيبات التبادل المنظم لكل أعضائه من البلدان . وللقيام بذلك علـــى الصندوق أن يقوم بمراقبة صارمة مشجعا بذلك السياسات الاقتصادية الأساسية السليمـــة . واعترافا بالحاجة لتحسين تطبيق مبدأ معاملة الاعضاء معاملة موحدة ، حثت اللجنة المؤقتـــة مؤخرا على النظر في وسائل زيادة فعالية مراقبة البلدان التي لها تأثير كبير على الاقتصـــاد العالمي (٢٣) . وتنفيذ هذه التوصية من مسؤولية المجلس التنفيذي .

٥٠ - وبنفس الطريقة المذكورة أعلاه ، يجرى الشروع في اتخاذ خطوات تتجه نحو اصلاح نظام النقد الدولي . ولم يجر لحد الآن تناول المقترحات الداعية الى الاضطلاع باصلاح شامل بمـــا في ذلك المقترحات الخاصة بالتحضير لمؤتمر يعنى بالنقد الدولي . وصحيح أن المحافل خارج منظومة الأمم المتحدة تتصدى لمسألة الاصلاح ، الا انه لا يرجح ، بالرغم من ذلك ، أن تســـن الاصلاحات الرئيسية التي تبدو ضرورية الا بعد فترة طويلة من الاعداد ومن بناء توافق الآراء .

Digitized by UNOG Library

رابعا - التجارة والمواد الخام بما في ذلك وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق والاجراءات العاجلة في مجال السلع الأساسية

٥١ - أخذ البطء الملحوظ الذى شهدته التجارة الدولية منذ بداية الثمانينات اتجاها عكسيا في عام ١٩٨٤ ، ونتج ذلك الى حد كبير عن الطفرة في الطلب على الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الزيادة السريعة في الأنشطة الاقتصادية لذلك البلد والارتفاع الحاد في قيمة دولار الولايات المتحدة . والواقع أن أكثر من نصف حجم التوسع في التجارة العالمية المسجل في العام الماضي يعود الى زيادة واردات الولايات المتحدة . وفي حين كان لهذا الاستيعاب الضخم للواردات أثره الفعال في حفز نمو نواتج وصادرات الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة ، فان هناك أسبابا تدعو للقلق بشأن ما اذا كان الاستمرار في زخم توسع التجارة أمرا ممكنا أم لا . فمن ناحية ، أثارت الخطى السريعة التي زحفت بها الواردات الى اقتصاد الولايات المتحدة قلقا بشأن الاختلالات التجارية للبلد على الصعيدين العالمي والثنائي ، وعززت كثيرا القوى الحمائية الموجودة في الصناعات المنافسة للواردات. والأكثر أهمية من ذلك أن الانتعاش في الولايات المتحدة أخذ يتباطأ بالفعل ، كما أن قدرة البلدان الأخرى على التعويض عن ذلك لا يمكن أخذها كأمر مسلم به . وقد جعل النمو البطيء والمستويات العالية للبطالة في البلدان الصناعية الأخرى ، والقيود الخارجية الضاغطة في عديد من البلدان النامية ، من غير المحتمل أن تتمكن بلدان أخرى في المستقبل المنظور من تحقيق زيادة هامة في الطلب على الاستيراد فيها . ولذلك يبدو من المرجح أن الأعوام المقبلة ستشهد معدلا منخفضا في توسع التجارة (٢٤) .

ألف - النزعة الحمائية وبيئة التجارة

٥٢ - من الحقائق المزعجة بصفة خاصة أنه رغم ما سجل في العام الماضي زيادة في تدفق التجارة ، فان بيئة التجارة مستمرة في التردى . وبالرغم من توقع أن يؤدى الانتعاش الى كبح التعديات الحمائية ، ومن التعهدات بالعودة عن التدابير الحمائية فان تدابير تقييد التجارة رجحت ، في عام ١٩٨٤ ، مرة أخرى والى حد بعيد تدابير تيسير التجارة (٢٥) . ورغم احراز تقدم في ميدان التعريفات الجمركية بفضل التنفيذ المتسارع لاتفاقات جولة طوكيو بشأن خفض التعريفات الجمركية ، وتوسيع وتحسين خطط التعريفات الجمركية التفضيلية ، وبعض التسهيلات الجمركية الانفرادية من جانب عدد

Digitized by UNOG Library

من البلدان ، فان التدابير غير الجمركية استمرت في الانتشار مما جعل نسبة المعاملات التجارية التي تخضع لأنواع مختلفة من القيود تزداد في الواقع .

٥٣ - وبعض التدابير غير الجمركية مشروع بموجب تدابير خاصة وحالات خروج عن قواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة " غات " كالترتيب المتعلق بالمنسوجات المتعددة الألياف - الا أن معظم هذه التدابير يتعارض مع قواعد ونظم " غات " . وذلك هو الحال بالنسبة للقيود الطوعية على الصادرات وترتيبات التسويق المنظمة التي اصبحت تطغى على تجارة الصلب وتقوم بدور هام في أسواق السيارات وبناء السفن والسلع الاليكترونية الاستهلاكية والأحذية . وتنطوى التدابير غير الجمركية على تمييز ضد موردين محددين ، وخاصة ضد الموردين ذوى الطاقة المحدودة على الانتقام . وطبقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فانه في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ خضعت لتدابير غير جمركية نسبة ٣ر٦٥ في المائة من الواردات المصنعة التي استوردتها الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو من البلدان النامية ، ولم يخضع لهذه القيود سوى ٧ر٢٢ في المائة من نفس السلع المستوردة من البلدان المتقدمة النمو الأخرى (٢٦) . وحيث أن التدابير غير الجمركية تتخذ أشكالا عديدة وتحتاج غالبا الى حصافة ادارية لتنفيذها ، فانه يصعب التعرف عليها وازالتها . ويؤدى عدم الوضوح هذا الى خلق قدر كبير من الشك فيما يتعلق بالفرص المتاحة أمام الموردين المحتملين للوصول الى السوق . وفي هذا الصدد ، أدت الأعمال المستمرة التي يضطلع بها الأونكتاد لاعداد قائمة بالتدابير غير الجمركية ، وأعمال الفريق المعني بالقيود الكمية والتدابير غير الجمركية الأخرى التابع لمجموعة " غات " ، الى القاء ضوء جديد على هذا المجال الذى لولا ذلك لظل مجالا تكتنفه الظلال ، وأوجدت وعيا أكبر بحجم المشكلة ، وهي أعمال تضع الأساس لحل يمكن التوصل اليه .

٥٤ - ورغم أن السبب الرئيسي المباشر لزيادة النزعة الحمائية في البلدان الصناعية في السنوات الأخيرة هو الانتكاس نفسه ، أى محاولة حماية مستويات التشغيل من منافسة الواردات ، ومن حدوث خسارة في حصص الصادرات ، فالحقيقة أن توترات التجارة كانت سابقة في عديد من القطاعات على عملية الانتكاس ونجمت عن عدم كفاية التكيف الهيكلي مع ظروف التنافس المتغيرة . وفيما يتعلق بالصناعات الكثيفة اليد العاملة ، والصناعات ذات التكنولوجيا التقليدية ، والصناعات الثقيلة ، فقد شهدت هذه الصناعات بالذات اتجاها واضحا لمواجهة التحدى الناجم عن ظهور منتجين جدد قليلي التكاليف باللجوء الى ترتيبات لتقاسم السوق تهدف الى المحافظة على حصة المنتجين التقليديين على حساب المنتجين المستجدين . أما الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، والصناعات " المترحلة " ، التي تكون فيها تكاليف العمالة والموارد الطبيعية أقل أهمية من المناخ الاستثمارى المؤاتي في تحديد الفائدة النسبية ، فيلجأ فيها الى استخدام عدد من الأساليب تشمل الاعانات والحواجز

Digitized by UNOG Library

التجارية - لتعزيز هذه الصناعات وتأمين حصتها في السوق . واعترافا من كيانات عديدة تابعة للأمم المتحدة ، تشمل مجموعة " غات " والأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، بأهمية التكيف الهيكلي في تخفيض توترات التجارة وتحسين تخصيص الموارد على أساس عالمي ، فانها تبذل جهودا اضافية من أجل تحديد سياسات فعالة في هذا المجال .

٥٥ - وللخلاف التجارى في مجال الزراعة تاريخ طويل أيضا ، وقد ظلت التجارة الزراعية في معظمها خارج اطار قواعد التجارة التي يتفق عليها بين أطراف متعددة في اطار مجموعة " غات " . غير أن توترات التجارة ازدادت حدة في السنوات الأخيرة ، وانتقلت بؤرة النزاع من القلق بشأن القيود المفروضة على الواردات الى انشغال متزايد بالاعانات الهائلة التي تقدم لصادرات المزارع فتعمل على تخفيض الأسعار العالمية وتتعدى على حصص المصدرين المتنافسين في السوق . ومن التطورات الجديرة بالاشارة في هذا المجال العمل الجارى حاليا في اللجنة المعنية بتجارة المنتجات الزراعية ، التابعة لمجموعة " غات " والتي انشئت باعلان وزارى في عام ١٩٨٢ . فلأول مرة تصبح السياسات الزراعية بكافة أشكالها خاضعة للتدقيق الدولي . وقد أنيط باللجنة القيام تحديدا بايجاد نهج لمفاوضات يمكن اجراؤها في هذا المجال في المستقبل بهدف تحسين شروط الوصول الى الأسواق ، وفرض قدر كبير من الانضباط على التنافس في مجال الصادرات ، وتعيين الحدود بين السياسات الوطنية والتدابير التجارية ، وتوفير معاملة مميزة ومؤاتية أكثر للبلدان النامية .

٥٦ - وتمثل الدرجة العالية لعدم استقرار الأسواق المالية وأسواق النقد الأجنبي واستمرار عدم التساوق بين عملات رئيسية معينة ، أبرزها دولار الولايات المتحدة ، عاملا آخر يكمن وراء زيادة النزعة الحمائية في السنوات الأخيرة . وتؤدى تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ، التي لا تتصل بأسس التجارة ، الى تشتيت التنافس السعرى ، وتعين على تفسير زيادة النزوع الى الحمائية ، وكذلك تفسر اللجوء الى فرض القيود الكمية كأفضل شكل حمائي في السنوات الأخيرة بدلا من القيود ذات الصلة بالأسعار . وفي الوقت نفسه ، ترتب على اللجوء في السنوات الأخيرة على نطاق واسع الى اعادة توجيه التدفقات الرأسمالية واقتران ذلك بزيادة أسعار الفائدة الحقيقية ، اضطرار بلدان عديدة ، لاسيما البلدان النامية ، الى اخضاع السياسة التجارية للاعتبارات المالية . وبدأ ظهور توافق آراء حول ضرورة ايجاد قدر اكبر من التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية للشركاء التجاريين الرئيسيين بغية خلق مناخ أكثر استقرارا يتسنى فيه تطبيع العلاقات التجارية والمالية . والواقع أن التقدير التام لترابط العلاقات بين القضايا القائمة في مجالات المال والتجارة والديون والمالية يتضح من قيام المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، واللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي ، واللجنة

Digitized by UNOG Library

الانمائية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومجموعة " غات " والأونكتاد ، بالنظر في هذه القضايا مؤخرا بوصفها قضايا متكاملة .

٥٧ - وفي مجال التجارة نفسه ، يسلم بضرورة استعادة الطابع المتعدد الأطراف للنظام التجاري وتعزيز سلطة مجموعة " غات " . والى حد ما يعتبر النزوع الى الثنائية الذى شهدته السنوات الأخيرة سببا من أسباب ضعف مجموعة " غات " وعرضا من أعراضه . واستعادة مجموعة " غات " لنفوذها وجدارتها بالثقة أمر يتطلب تحسين الصكوك نفسها . ومن الضرورى أن يوجد شرط وقائي فعال ومنصف بغية سير نظام التجارة على نحو سليم . وينبغي أيضا أن تجرى ازالة الالتباس الحاصل في بعض مدونات جولة طوكيو بشأن التدابير غير الجمركية خصوصا الاعانات ، فيما يتعلق بالظروف التي يتعين في ظلها اعتبار التدابير الحمائية جائزة بموجب المدونات . ومن الضرورى كذلك حل مسألة توازن الحقوق والالتزامات بين الأعضاء ، وهي مسألة نجمت عن أنه في حين أتخذ قرار باحترام الشرط غير المقيد للدولة الأكثر رعاية ، فان الانضمام الى المدونات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية أمر طوعي ، كما أن أعضاء مجموعة " غات " ليسوا جميعا من الموقعين على كل المدونات . وهناك في الوقت نفسه ضرورة بادية لاجراء تحسينات في مجالات تسوية المنازعات ، والاشراف ، وآليات فرض الامتثال . ويجرى الاضطلاع بأعمال في مجموعة " غات " في جميع هذه المجالات منذ عدة سنوات ، الا أنه رغم الدراسات الشاملة للقضايا فلم يتحقق سوى قدر قليل من التقدم في التوصل الى حلول متفق عليها .

٥٨ - وتجرى في مجموعة " غات " في الوقت الحالي مناقشة بشأن استهلال جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينظر اليها كثيرون على أنها وسيلة للخروج من هذا المأزق ، ولتحقيق تقدم آخر في مجال تيسير التجارة . واذا ما سعى الى الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بالتزام صادق بالتوصل الى حلول توفيقية ، وبشرط التطرق الى المصالح التجارية لجميع الأطراف فان هذه الجولة يمكن أن تسهم في الواقع اسهاما ذا شأن في هذا المجال . ويمكن لهذه المفاوضات أن تسهل انتقال تجارة المنسوجات من الترتيب المتعلق بالمنسوجات المتعددة الألياف الى النظام الطبيعي لمجموعة " غات " والتخلص من التدابير المبهمة ، بالاضافة الى تقوية سلطة مجموعة " غات " في مجالات تقع في نطاق اختصاصها بالفعل . ومن شأن هذه الجولة أيضا أن تتيح فرصة لاعمال مبادئ مجموعة " غات " في مجالات تقع الى حد كبير خارج نطاق اختصاصها حتى الآن ، كالزراعة وربما الخدمات . وبصرف النظر كلية عما يمكن أن تحققه هذه المفاوضات من منجزات نهائية ، فربما أدى استهلال جولة جديدة من المفاوضات ، في حد ذاته ، الى مساعدة الحكومات على

Digitized by UNOG Library

مقاومة حدوث تعديات حمائية أخرى باعلان تعهد حازم بتيسير التجارة . وفي نفس الوقت ، فحتى اذا بدأت الأعمال التحضيرية للجولة الجديدة ، فان هناك حاجة ملحة للعمل على صعيد التعهدات المتعلقة بالتوقف عن النزوع الى الحمائية والعودة عنها .

باء - تدابير خاصة لصالح البلدان النامية

٥٩- لئن كان لابد من أن يجرى تناول الحاجات الخاصة للبلدان النامية في سياق أى جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فمن الضرورى كذلك القيام بشكل عاجل باتخاذ الاجراءات على الجبهات الأخرى من اجل دعم حصائل الصادرات في هذه البلدان . وأحد مجالات ذلك هو نظام الافضليات المعمم . وقد لاحظت اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والتابعة للاونكتاد في دورتها المنعقدة في نيسان/ابريل ١٩٨٥ بعين الارتياح تجديد جميع خطط نظام الافضليات المعمم ، وادخال بعض التحسينات عليها . وفي نفس الوقت ، حثت اللجنة الدول المانحة للافضليات على ادخال مزيد من التحسينات على خططها ، بايلاء اهتمام للمنتجات التي لا تشملها الخطط الحالية بقدر كاف في القطاعين الزراعي والصناعي ، كما حثتها على زيادة تيسير القواعد المتعلقة بالمنشأ . وأعادت اللجنة تأكيد الصبغة المعممة وغير التمييزية وغير التبادلية التي يتسم بها نظام الافضليات المعمم ودعت في الوقت نفسه الى اتخاذ تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا ، وحثت الحكومات على تقديم مساهمات نقدية للصندوق الاستئماني للاونكتاد بغية تمويل أنشطة المساعدة التقنية في هذا المجال .

٦٠- وتعد تجارة السلع الأساسية أحد المجالات الأخرى التي تنطوى على أهمية حيوية للبلدان النامية . وقد كان الهبوط الحاد في أسواق السلع الأساسية الأولية خلال معظم الثمانينات أحد العوامل الرئيسية التي سببت بطء النمو في البلدان النامية وتفاقم الصعوبات المتعلقة بمدفوعاتها الخارجية . كذلك أدى عدم تحسن أسعار السلع الأساسية كنتيجة للانتعاش الذى شهدته البلدان الصناعية ، كما كان منتظرا ، الى اعاقة وصول نبضات النمو الى عدد كبير من البلدان ذات الدخل المنخفض التي تمثل صادراتها من السلع الأساسية رابطتها الرئيسية بالاقتصاد العالمي .

٦١- ورغم انه لا مفر من حدوث انخفاض في اسعار السلع الأساسية وفي ايرادات المنتجين في فترة تتسم بالانتكاس العام ، فقد أوضحت تجربة السنوات القليلة الماضية انه في الاسواق التي يكون معمولا فيها باتفاقات للسلع الاساسية تشمل احكاما اقتصادية - كأسواق القصدير والمطاط والبن - يصبح نطاق الانخفاض ودرجة عدم الاستقرار السعرى اقل من المعتاد ويمثل ذلك دليلا قويا يدعم جهود الاونكتاد الجارية في هذا المجال ، ويعطي زخما جديدا للتنفيذ الكامل للبرنامج الموحد للسلع الأساسية والصندوق المشترك . وهو يبرز ايضا وجود امكانيات لتعزيز التعاون بين

Digitized by UNOG Library

المستهلكين والمنتجين في مجالات اخرى انشئت فيها افرقة استشارية او افرقة للدراسة ، ولكن لا توجد فيها بعد خطط للتعاون الدولي الرسمي (الارز ، الموز ، الشاى ، ألياف معينة) .

٦٢- والمرفق المقترح للتمويل التعويضي الذى يقتصر تماما على السلع الأساسية ، الذى تجرى دراسته في الاونكتاد (في الوقت الحالي) يمثل تطورا جديدا هاما في اطار الجهود الشاملة لاضفاء الاستقرار على حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية وسيكون الهدف الاول للمرفق الجديد هو تقليل عدم استقرار العرض في قطاعات محددة للسلع الأساسية . وسيقدم المرفق قروضا للبلدان النامية التي تعاني من نقص حصائل صادرات انواع محددة من السلع الأساسية ، وسيرافقه برنامج يمتد لعدة سنوات لتناول اسباب عدم استقرار العرض . وبذلك سيكون المرفق الجديد مكملا للخطط الحالية (مرفق التمويل التعويضي التابع للبنك الدولي ، خطة الاتحاد الاقتصادى الاوروبي الخاصة بتحقيق الاستقرار لحصائل الصادرات ، والاقراض الخاص بالتكيف الهيكلي الذى يقدمه البنك الدولي) . وسيسهل الجهود الوطنية لتناول المشاكل المتعلقة بالسلع الأساسية بطريقة تؤدى الى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الأسواق الدولية للسلع الأساسية .

Digitized by UNOG Library

خامسا - تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية

٦٣- ان القفزات الضخمة التي حدثت في أسعار الطاقة في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ والفترة ١٩٧٩- ١٩٨٠ حركت القوى التي ادت الى احداث تخفيض حاد في معدل نمو استهلاك الطاقة في جميع انحاء العالم تقريبا وشجعت على البحث عن مصادر الطاقة التقليدية مثل الوقود الاحفوري وأدت الى الاستقصاء عن مجموعة واسعة من مصادر الطاقة غير التقليدية . وقد ادت هذه التطورات ، التي اقترنت بآثار النمو الاقتصادي البطيء ، الى ظهور اتجاهات متباينة للطاقة في منتصف الثمانينات . فمن ناحية ، أظهرت اسواق الوقود التجاري الحديث اتجاها نحو العرض المفرط على المستوى العالمي مع ما يرافق ذلك من ضغوط تنازلية على الأسعار ، ولاسيما في منتجات النفط والفحم . ومن ناحية أخرى ،لا يزال هناك نقص في المعروض من مصادر الطاقة التقليدية مثل الحطب ، في مناطق واسعة من البلدان النامية ،وفي بعض الاحيان بلغ هذا النقص حدا فاجعا . وعموما ، لاتزال المشاكل التي تواجه البلدان النامية في قطاع الطاقة تتسم بالخطورة (٢٧) . وردا على ذلك ، قامت منظومة الامم المتحدة بتكثيف جهودها لتشجيع تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية .

٦٤- ومن الحالات الوثيقة الصلة بالموضوع ما قامت به المؤسسة المالية الدولية مؤخرا من انشاء برنامج جديد للطاقة (٢٨) . ففي أثناء السنوات المالية ١٩٨٥- ١٩٨٩ ، سيخصص حوالي ١٠٠ مليون دولار من رأس المال الأسهمي لاستكشاف النفط والغاز ، وسينفق حوالي ٢٥٠ مليون دولار من رأس المال المستثمر في الاسهم والقروض في ميادين ذات علاقة بانواع الطاقة غير الهيدروكربونية (بأسعار عام ١٩٨٣) . ومن المتصور ايضا ان يتاح في وقت متأخر من تلك الفترة مبلغ ٣٠ مليون دولار أخرى من رأس المال الاسهمي و١٢٠ مليون دولار من الديون لتحديد وتطوير مشاريع للاستكشافات التي ثبت نجاحها . لذا سيتم تخصيص حوالي ٥٠٠ مليون دولار للطاقة على مدى السنوات الخمس . وتقدر المؤسسة المالية الدولية أن هذه الأموال ستساهم في انشاء مشاريع يبلغ مجموع نفقاتها الرأسمالية ما يقرب من ٣ الى ٤ بلايين دولار . ويشدد البرنامج على رأس المال المستثمر في مجال الاستكشاف الهيدروكربونات ، ويركز من حيث نوع التمويل ومصادر الطاقة ومرحلة دورة الانتاج على تقديم اقصى مساهمة لتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية .

٦٥- ومن سوء الطالع ان هذه الاموال تبدو ضئيلة امام حجم المشكلة . ويمكن في هذا المجال مقارنة مبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار سنويا ، وهو النفقات الرأسمالية المضافة التي ستساهم بها المؤسسة المالية الدولية خلال الفترة ١٩٨٥- ١٩٨٩ ، بالعجز المالي الخارجي الذي يواجه البلدان النامية في مجال الطاقة على مدى

Digitized by UNOG Library

ما تبقى من هذا القرن وهو ما يزيد على ١٠ أمثال هذا الرقم (٢٩). فضلا عن أن البرنامج لا ينص على تقديم تمويل مباشر لشركات النفط الوطنية مع ان هذه الشركات كثيرا ما تقوم بدور رئيسي في توفير امدادات الطاقة الوطنية.

٦٦- كما اسهمت ايضا عناصر من منظومة الأمم المتحدة خلال السنة الماضية في تشجيع عمليات تطوير واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بعقد اجتماعات استشارية بوصفها احدى آليات تعبئة موارد مالية اضافية. فقد عقد، على سبيل المثال اجتماع استشاري عالمي في نيويورك أثناء الفترة من ١٣ الى ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ للنظر في مشاريع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وخلال هذا الاجتماع، الذي حضرته بلدان مانحة ومنظمات وعدد من البلدان النامية وهيئات مختلفة من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية، أعربت بعض الحكومات عن اهتمامها الأولي بامكانية التعاون في عدد من مشاريع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. كما عقد اجتماع استشاري عالمي آخر بمبادرة من حكومة فرنسا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في مدينة ليل، فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وركز على استخدام النفايات والمنتجات الفرعية للصناعات الزراعية في توليد الطاقة.

٦٧- كما عقد اجتماعان استشاريان اقليميان في عام ١٩٨٤. ففي حزيران/يونية ١٩٨٤، تولت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عقد اجتماع استشاري اقليمي بالتعاون مع كل من منظمة الطاقة لأمريكا اللاتينية والاتحاد الكاريبي كما عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا استشاريا اقليميا في بانكوك في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤. وقد نظر في كلا الاجتماعين في مشاريع اقتراحات تتعلق بتمويل محتمل تقدمه المنظمات المانحة. كما تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتحضير لاجتماع استشاري اقليمي.

٦٨- ومن الممكن الاشارة في النهاية، طبقا للمعلومات التي تلقتها الأمانة العامة، الى انه قد عقد خلال السنة الماضية بضع عشرات من الدورات التدريبية، والجولات الدراسية، والندوات وحلقات العمل واجتماعات افرقة الخبراء والمؤتمرات، وجهت على نحو صريح صوب تكثيف تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية. وتم في هذه اللقاءات الانتقال من ميدان المناقشات العامة بشأن السياسة في مجال الطاقة الى معالجة المواضيع التقنية معالجة محددة جدا.

Digitized by UNOG Library

سادسا - تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

٦٩ - ان أقل البلدان نموا ، بمستوى مدخولاتها المنخفض وبهياكلها الأساسية المادية والاجتماعية غير الكافية ، هي من أكثر البلدان تأثرا بالصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية ، مما يجعل مهمتها في ميدان التنمية الطويلة الأجل أيضا شاقة بوجه خاص . واعترافا بذلك ، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٨١ معبرا عن الالتزام الخاص للمجتمع الدولي بتنمية طويلة الأجل لهذه البلدان . ويدعو البرنامج الى زيادة كبيرة في مستوى المساعدة الخارجية المقدمة الى أقل البلدان نموا والى اتخاذ تدابير فورية لمواجهة احتياجاتها العاجلة ، بما في ذلك زيادة الواردات من الأغذية ، ودعم ميزان المدفوعات وتخفيف عبء الديون .

٧٠ - وفي ضوء الحالة المتدهورة منذ اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير ، كان مدى توفر الموارد الخارجية لتلبية الحاجات العاجلة لأقل البلدان نموا دون حد الكفاية وان كان يتيح لهذه البلدان مواصلة تحقيق أهدافها الانمائية الطويلة الأجل . كما ان المساعدة الانمائية الرسمية ، التي تعتبر الى حد بعيد أهم شكل من أشكال المصادر الخارجية لهذه البلدان ، قد ظلت ثابتة في حدود ٧ بلايين دولار خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، بعد أن كانت قد زادت باطراد في السبعينات . وهذا يتناقض تناقضا صارخا من ناحية مع هدف برنامج العمل الجديد الكبير وهو مضاعفة المساعدة الانمائية الرسمية تقريبا بحلول عام ١٩٨٥ ، ومن ناحية أخرى مع الاحتياجات المتزايدة لهذه البلدان . وقد هبط اجمالي التدفق الصافي لقروض صندوق النقد الدولي لهذه البلدان والتي بلغت حوالي ٥ر٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٤ر٠ بليون في عام ١٩٨٣ ، كما سجل رقما سلبيا في عام ١٩٨٤ (- ٧٤ مليون دولار) .

٧١ - وفيما يتعلق بالأنشطة الانمائية لمنظومة الأمم المتحدة بحد ذاتها ، ادت معوقات الموارد الى عرقلة الزيادة اللازمة في المساعدات المقدمة الى أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة . غير ان جميع المنظمات والوكالات الرئيسية في المنظومة تعترف بالاحتياجات الخاصة لهذه البلدان وينعكس هذا الاعتراف في أنشطتها التنفيذية . فقد زاد نصيب الانفاق على أقل البلدان نموا في اجمالي الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من ٣٣ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٤١ في المائة في عام ١٩٨٤ ، مع أن الزيادة المطلقة في الانفاق بالقيمة الحقيقية لم تكن كبيرة (٣٠).

Digitized by UNOG Library

٧٢ - وقد زاد نصيب أقل البلدان نموا في أرقام التخطيط الارشادية لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي الي ٤٢ في المائة في دورته البرنامجية الثالثة (١٩٨٢-١٩٨٦) وبينما كان يقرب من ٣٤ في المائة خلال الدورة البرنامجية الثانية . كما يتولى ايضا كل من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وصندوق التدابير الخاصة، اللذين يديرهما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تلبية حاجات أقل البلدان نموا رغم ان موارد هذين البرنامجين ضئيلة نسبيا ولم تطرأ عليها أية زيادة وبعطى مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، الذى يديره كذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في اطار برنامج لمكافحة التصحر في ١٩ بلدا منها ١٤ من أقل البلدان نموا . كما تضع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تركيزا خاصا على أقل البلدان نموا ، وقد زادت الحصة المخصصة من نفقاتها لمشاريع في هذه البلدان . ويولي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أهمية خاصة للتنمية الزراعية للبلدان ذات الدخل المنخفضة وشدّد في تأكيده على أقل البلدان نموا في افريقيا خلال السنوات الأخيرة بالنظر لتدهور الحالة الغذائية في المنطقة . ويقدم برنامج الأغذية العالمي معونة لسد العجز الغذائي في البلدان ذات الدخل المنخفضة ، ولا سيما البلدان المتأثرة بالجفاف في افريقيا . وقد زادت حصة أقل البلدان نموا من اجمالي المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي من ٣٧ في المائة عام ١٩٨٣ الى ٤٣ في المائة عام ١٩٨٤ .

٧٣ - وكان من المقرر اجراء الاستعراض النصفي الشامل لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، وتتعاون مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصورة نشطة في هذا العمل . وبعد ذلك سوف يتاح للجمعية العامة في دورتها الأربعين تقرير أشمل عن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير .

الحواشي

(١) للاطلاع على المقترحات الخاصة بالسياسة وتحاليل أوفى للتطورات الأخيرة ، وعلى التوقعات في الأجل القصير ، انظر : الدراسة الاقتصادية العالمية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.II.C.1) . وترد التدابير المقترحة على وجه التحديد في اطار القرار المعني بالتدابير الفورية ، والتي لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع ، في الوثيقة المعنونة " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تدابير فورية لصالح البلدان النامية : تقرير الأمين العام " (A/39/398) .

(٢) انظر : " استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث : تقارير الأمين العام " (A/AC.219/36) و (A/39/115 و Corr.1 و 8) .

../..

Digitized by UNOG Library

(٣) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، باريس، ١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٤) انظر " بيان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية، مذكرة من الأمين العام" (A/40/525) ، و" تقرير الأمين العام بشأن التعاون الدولي في ميادين النقد والمال والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية ".

(٥) انظر تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة " حالة الأغذية في افريقيا " (CL 87/13) ، أيار/مايو ١٩٨٥ .

(٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة " حالة الأغذية في البلدان الافريقية المتأثرة بحالات الطوارئ " ، تقرير خاص ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وللحصول على أحدث البيانات انظر ، مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا ، " تقرير بشأن حالة الطوارئ في افريقيا " ويتم استكماله دوريا ، ومنظمة الأغذية والزراعة، Food Outlook ، مجلة شهرية .

(٧) منظمة الصحة العالمية " التعاون في اطار منظومة الأمم المتحدة: المساعدة الصحية والطبية الطارئة للبلدان المتأثرة بالجفاف والمجاعة في افريقيا ، تقرير المدير العام " (A38/16) في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ ، الصفحة ٣ .

(٨) لاستعراض المزيد من التفاصيل عن جهود منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن ، انظر " الحالة الحرجة في افريقيا ، تقرير الأمين العام " ، (A/40/372 و Add.1 و 2) ، المرفق للاضافة الأولى .

(٩) انظر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي " مذكرة خاصة ثانية من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مذكرة من الأمين العام " (E/1985/122) .

(١٠) منظمة الوحدة الافريقية ، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات " اعلان بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا " ، أديس أبابا ، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

(١١) " اعادة توجيه البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة لعام ١٩٨٥ لدعم متطلبات انعاش البلدان المتأثرة بالجفاف في افريقيا" (CL 87/13, Sup.1) أيار/مايو ١٩٨٥ .

(١٢) مجلس الأغذية العالمي " التقدم المحرز في مجال تنفيذ خطط واستراتيجيات الأغذية في افريقيا" ، تقرير المدير التنفيذي (WFC/1985/2) الصفحتان ٤ - ٥ .

../..

Digitized by UNOG Library

(١٣) انظر الدراسة الاقتصادية العالمية ، ١٩٨٥ .

(١٤) في ضوء التقلبات الواسعة لسعر الدولار في السنوات الأخيرة ، من المعترف به ان القيمة الدولارية لاجمالي نفقات البرامج الميدانية (والاشتراكات) اصبحت مؤشرا غير كامل للاتجاهات في اجمالي التدفقات الحقيقية . وسوف يقدم الأمين العام تقريرا وافيا عن البيانات حتى نهاية عام ١٩٨٤ في مذكرة عن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة .

(١٥) تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها الحادية والعشرين وموجز الدورة الحادية والعشرين ، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي، الملحق رقم ٩ (E/1985/29) .

(١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١ (A/40/1) .

(١٧) البيان الصحفي الصادر عن اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي ، ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، الفقرة ٧ (انظر الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي ، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥) .

(١٨) انظر على سبيل المثال ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " مشاكل الديون للبلدان النامية" تقرير الأمانة (TD/B/C.3/195) ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، " تعديل السياسات واعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية " تقرير الأمانة (E/CEPAL/G.1299) ، وتقرير لجنة التخطيط الانمائي المرفق الثالث ، " استنتاجات وتوصيات أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا " .

(١٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/39/15) المجلد الأول ، الصفحة ١٦ .

(٢٠) أبديت نفس الحجة ، على سبيل المثال ، في الدراسة الاقتصادية العالمية ، ١٩٨٥ ، الصفحات ٥٩ - ٦١ (من النص الانكليزى) .

(٢١) انظر اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، تقرير الدورة الاستثنائية المستأنفة ، ١٧ - ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (E/C.10/1985/S - 3) .

(٢٢) البيان الصحفي للجنة المؤقتة ، الفقرة ٨ .

(٢٣) المرجع نفسه .

(٢٤) للاطلاع على مناقشات أوفى بصدد التطورات في عام ١٩٨٤ واحتمالات المستقبل القريب ، انظر الدراسة الاقتصادية العالمية ١٩٨٥ .

../..

Digitized by UNOG Library

(٢٥) للاطلاع على معلومات أوفى بصدد التدابير التجارية المتخذة منذ عام ١٩٨٤ ، انظر: الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية ، " التطورات في نظام التجارة " ، تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ - آذار/مارس ١٩٨٤ (C/W/473/Rev.1) نيسان /ابريل ١٩٨٤ - ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ (C/W/478) وتشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٤ - آذار/مارس ١٩٨٥ (C/W/470).

(٢٦) " ملاحظات على التطورات في النظام الدولي للتجارة ذات الصلة بموقف البلدان النامية " ، مرفق بيان نائب الأمين العام للأونكتاد والموظف القائم بأعماله امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٠ تموز/يولية ١٩٨٥ (UNCTAD/OSG/314) صفحة ٢ .

(٢٧) انظر " تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ، تقرير الأمين العام" (A/40/511) .

(٢٨) انظر " دور المؤسسة المالية الدولية في مجالات واستكشاف الطاقة وتنميتها " ورقة مقدمة الى ندوة الأمم المتحدة بشأن تمويل استكشاف النفط وتنميته في البلدان النامية ، اثينا ، ٢٢ - ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٨٥ (IESA/P/SYMP/OP/3).

(٢٩) المقصود بهذا المضاعف أن يكون الحد الأدنى للرقم المستهدف وتوحي التقديرات التي قدّمتها الأمانة العامة في السنوات الأخيرة بامكانية وجود مضاعف أكبر بكثير من هذا ، انظر " تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية : تقرير الأمين العام" (A/39/420 و Corr.1 ، الصفحة ٢٢) .

(٣٠) انظر مذكرة الأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library